المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 21-10-2006 العـــدد : 1929
الصفحـات : 12 المسلسل : 11

قضية الأسبوع

المدن الاقتصادية:

مفهوم أشمل للتنمية

المدن الاقتصادية مفهوم لمشروعات التنمية أوسع نطاقاً من المدن الصناعية بحكم تكامل بنياتها الأساسية وتنوع استثماراتها ومرونة إجراءاتها الإدارية..

- فما هي الفوائد التي يمكن أن تحققها المدن الاقتصادية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؟

- وماهي مميزات هذه المدن كوعاء للاستثمار وجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية؟

- وما هي العوامل التي يجب أن تتوافر لنجعل من المدن الاقتصادية السعودية مشروعات استثمارية وتنموية ناجحة؟

المشاركون في القضية

■ د. أيمن عبدالمجيد كيال: عضو هيئة التدريس بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن نائب مدير الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية سابقاً.

■ د. عبدالرحيم الساعاتي: أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز.

■ د. محمد بن حمد الكثيري: أستاذ الإدارة الاستراتيجية بجامعة الملك سعود مستشار منتدى الرياض الاقتصادي.

■ أ.د. محمد بن سعد الجرف: أستاذ الاقتصاد بجامعة أم القرى.

■ د. أسامة إبراهيم فلالي: أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز.

■ د. عبدالله بن ناجي السكيري: عضو هيئة التدريس بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

■ في البدء يشدد د. محمد بن حمد الكثيري بأن المدن الاقتصادية بما يتوافر لها من إمكانات مادية وبنية تحتية ومساحات واسعة سيكون لها العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن هذه المدن ستكون بإذن الله إحدى الوسائل التي ستساهم في تنويع مصادر الدخل، والمعتمد بنسبة كبيرة على النفط، وذلك لما سوف يقوم فيها من الكثير من الصناعات والخدمات والأعمال التجارية المختلفة. كما أن هذه المدن ستكون فرصة لخلق الكثير من فرص الاستثمار، بل لإيجاد مجالات استثمارية جديدة، حيث إن ما سينشأ فيها من صناعات وخدمات سيتطلب الكثير من الصناعات والخدمات المساندة وبأحجام مختلفة؛ بحيث يكون هناك نوع من الاعتماد والتكامل بين تلك المجالات سينعكس إيجاباً على هذه المدن وعلى الاقتصاد إجمالاً.

وهنا يسجل أ.د. محمد بن سعد الجرف آراء مماثلة، كما يشير إلى أن المدن الاقتصادية تحقق نفس المزايا التي تحققها المدن الصناعية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ولكن بشكل أكبر، فهي ستوفر فرص عمل بشكل أكبر، ومجالات استثمار لرؤوس الأموال المحلية وغير المحلية بشكل أكبر، كما ستؤدي إلى تنمية المنطقة المجاورة لهذه المدن اقتصادياً واجتماعياً.

ومن جانبه يعدد لنا د. أيمن عبدالمجيد كيال فوائد المدن أو (المناطق) الاقتصادية في النقاط التالية:

- إيجاد بيئة استثمار محفزة في مناطق تحتوي على ميزات نسبية.
- إيجاد مشاريع وأعمال تدعم التنمية الاقتصادية واستراتيجيات الدولة.
- خلق فرص عمل جديدة وعالية المستوى توفر العيش الكريم للمواطن.
- توزيع النمو الحضري في البلاد إلى مناطق جديدة متكاملة الخدمات وبعيدة عن المدن الرئيسية المكتظة.

تحريك الاقتصاد

ويعتبر د. عبدالرحيم الساعاتي المدن الاقتصادية من الطرق المتبعة في تحريك الاقتصاد وتعدد القطاع الرائد في تحريك قطاعات الاقتصاد الأخرى؛ وهي أعم من المدن الأخرى سواء أكانت زراعية أو صناعية أو غيرها لأنها ستكون مشروعاً متكاملاً تسخر لها كل الإمكانيات اللازمة لنجاحها وخاصة

مدينة الملك عبدالله الاقتصادية: نموذج لمشروعات التنمية العملاقة

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 21-10-2006 العـــدد : 1929
الصفحـات : 13 المسلسل : 11

خادم الحرمين يضع يديه الكريمتين حجر الاساس لمشروع إقامة المدينة الاقتصادية برابغ

البنية التحتية والقانونية وعوامل التشجيع للقطاعات المختلفة التي يمكن أن توضع وتنشأ في هذه المدن، وعلى المستوى الاقتصادي ستكون القطاع الرائد لتنشيط القطاعات الأخرى وسوف تشجع القطاع الصناعي والتجاري والعقاري وكل هذه الخدمات التي تحتاجها هذه النشاطات، وبالتالي ستكون مجالاً واسعاً للاستثمارات سواء أكانت محلية أو أجنبية لأنها ستوفر فرصاً وأوعية استثمارية للإدخارات المحلية والاستثمارات الأجنبية التي تأتي في الغالب بتكنولوجيا وبمعرفة تقنية عالية.

أما فيما يتعلق بالناحية الاجتماعية فيرى د. الساعاتي بأن هذه المدن ستشكل مجمعات متكامله حيث ستتوافر المدارس والمعاهد والسكن والخدمات المصاحبة.

مزايا السعودية

ويربط د. أسامة إبراهيم فلالي بين مزايا المملكة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الأجنبي حينما يقول: العالم الآن وخاصة الدول النامية تتنافس على جذب الأموال الأجنبية للاستثمار في كل المجالات الاقتصادية وخاصة المجالات التي تتمتع بها كل دولة بالمزايا النسبية التي تتوافر لديها، فالمملكة العربية السعودية فيها مزايا متعددة منها البترول والغاز الرخيص والموقع الجغرافي المتميز والأنظمة والقوانين التي لا تقيد حركة رؤوس الأموال وهذه كلها عناصر جذب، ويضيف د. فلالي: ونحن في المملكة مازلنا دولة نامية نحتاج إلى شركات دولية المنشأ (متعددة الجنسيات) لكي تأتي إلينا برأس المال والتكنولوجيا والتكنك نوها و(المعرفة الصنية) والإدارية. فإنشاء مدن اقتصادية فيها بنية تحتية متكاملة يشجع رؤوس الأموال المحلية والدولية بما يعود بالفائدة على المجتمع ويحارب التضخم.

مميزات وقوانين

وفضلاً عن توافر كافة البنى التحتية والخدمات الأساسية في هذه المدن الاقتصادية فإن أهم ما يميز هذه المدن كما يشير د. عبدالله بن ناجي السكيري. هو الضمان الذي تقدمه الدولة ممثلة بكافة مؤسساتها المعنية - للمستثمر بوجود قوانين مرنة وشاملة وملزمة وثابتة، بحيث تضمن هذه القوانين التشريعيه المقرة والمعلنة كافة الحقوق وتحدد الشروط والإجراءات، وتؤسس لمناخ يسود فيه النظام وتكافؤ الفرص والعدالة لكافة الأطراف. عندها - كما يقول د. السكيري - نكون قد أوجدنا البيئة الآمنه الجاذبة لرأس المال المحلي والخارجي، والشفافية والثقة الضرورية لنجاح الاستثمار، والمناخ المناسب للتكامل بين رأس المال المحلي والإقليمي والدولي.

وعلى ذات المحور يدعونا د. أيمن كيال للاستفادة من التجارب الدولية السابقة في هذا المجال، فقد تم إنشاء العديد من المدن الاقتصادية في جميع دول العالم منذ فترة ليست بالقصيرة وبأنماط وأساليب وأهداف مختلفة. وقد حققت هذه المناطق نسب نجاح متفاوتة.

ففي الصين وحدها يوجد ٥٤ منطقة اقتصادية لم تحقق نجاحاً اقتصادياً سوى عدد قليل منها، ومع ذلك لازالت الحكومة الصينية تدعم إنشاء مدن اقتصادية جديدة لأن الفوائد التنموية التي تجني منها متعددة وليست محصورة على العائد المادي فقط. ويعتبر د. كيال أن العامل المشترك بين المناطق الاقتصادية الناجحة هو تحديد الميزات النسبية في المنطقة والتي عادةً ما تكون مرغوبة واستغلالها كعنصر جذب تبنى عليه بيئة تفاعلية تحتوي على أعمال وصناعات وتجارة وسكن وترفيه وخدمات.

ومن جانبه يؤكد د. محمد الكثيري بأن رؤوس الأموال سواء أكانت محلية أو أجنبية تبحث عن البيئة الاستثمارية المناسبة سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالبنية التحتية أو ما يتعلق منها بالبيئة الإدارية والإجرائية. ولا شك - كما يقول د. الكثيري - في أن تلك المدن وحسب ما أعطيت من صلاحيات قادرة على توفير تلك البيئة في جانبيها المذكورين أعلاه، كما يعتقد د. الكثيري أن ذلك سيكون دافعاً قوياً لجذب رؤوس الأموال وتشجيعها على الاستثمار في تلك المدن.

أسهم مدينة الملك عبدالله

ويوضح أ.د. محمد بن سعد الجرف بأن المدن الاقتصادية تتميز على المدن الصناعية في إعطاء مجالات أكثر مرونة وتوسعاً عن المدن الصناعية لأن الصناعية يقتصر نشاطها على وجود المصانع بها فقط في حين أن المدن الاقتصادية يمكن أن تشمل قطاعات متعددة اقتصادية وزراعية وخدمية وغيرها.

وهناك ميزة أخرى فعندما تم طرح قسم من أسهم مدينة الملك عبدالله الاقتصادية للاكتتاب العام وما يمنيه ذلك من فتح قنوات استثمارية أمام مدخرات المواطنين مما يحقق لهم عوائد على تلك المدخرات في الأجلين القصير والطويل علاوة على ما تضيفه لسوق المال من توسيع قاعدة السوق

د. الكثيري: هذه المدن فرصة لخلق الكثير من فرص الاستثمار

د. كيال: في الصين وحدها (54) منطقة اقتصادية ولازالت الحكومة هناك تدعم إنشاء مدن جديدة.

د. السكيري: هذه المدن توفر بيئة حاضنة للمشاريع الاقتصادية

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 21-10-2006 العـــدد : 1929
الصفحـات : 14 المسلسل : 11

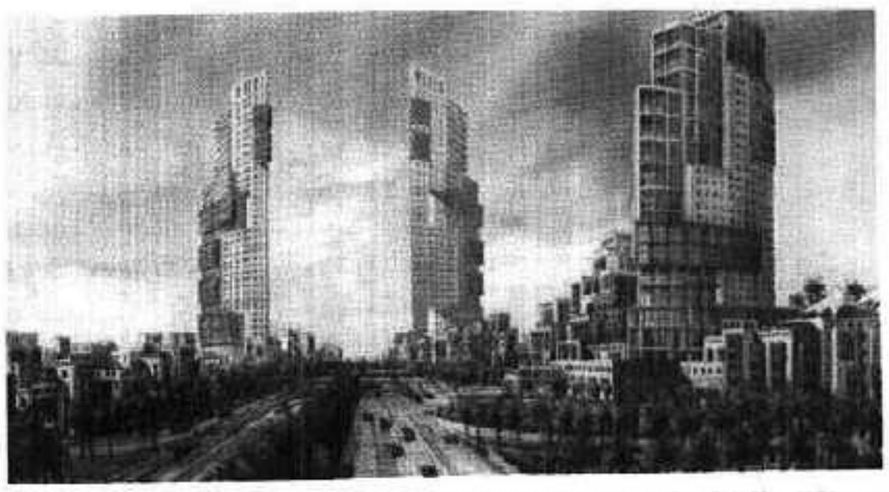

مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة: نموذج آخر للانطلاق نحو المستقبل

رسم توضيحي لمدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل

أ.د. الجرف: المدن الاقتصادية تتميز على الصناعية بالمرونة والتوسع

د. الساعاتي: تعد المدن الاقتصادية القطاع الرائد في تحريك قطاعات الاقتصاد الأخرى.

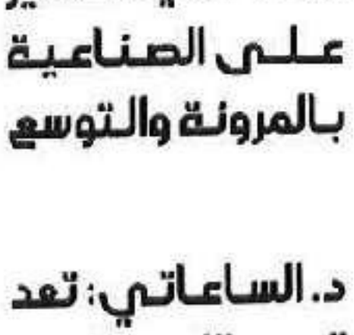

د. فلالي: العالم الآن يتنافس على جذب الأموال الأجنبية للاستثمار

من حيث عدد الشركات المدرجة في السوق الأمر الذي يتيح تنوعاً أكبر في الفرص المتاحة أمام المستثمرين.

عوامل النجاح

أما بالنسبة للعوامل التي يجب أن تتوافر لنجعل من المدن الاقتصادية السعودية مشروعات ناجحة استثمارياً وتنموياً فأهم تلك العوامل في منظور د. أسامة فلالي توافر البنية التحتية وانعدام البيروقراطية إضافة إلى الأنشطة الاقتصادية المتاحة التي تحقق أرباحاً وعوائد اقتصادية واجتماعية يستفيد منها المواطنون والمستثمرون، كما أن بعض منتجات المشروعات الجديدة سوف تغذي السوق المحلي والبعض الآخر يُصدر للأسواق العالمية. وهذا كله يعود بفوائد كبيرة على الوطن والمواطنين.

ويجزم د. عبدالرحيم الساعاتي هنا بأن العنصر الأساسي لنجاح هذه المشاريع، هو : توافر المرافق الأساسية من كهرباء وماء واتصالات ومجار وطرق للدخول والخروج منها واليها وتوفير الخدمات المساندة كالسكن للعاملين سواء داخل المدينة أو خارجها من وحدات سكنية وفنادق ونوادٍ إلخ، وتوفير البيئة القانونية وتوفير التشجيع للصناعات المختلفة للنزوح لهذه المدن، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت الدولة اتخذت قراراً بتوفير الظروف المناسبة ومثال ذلك مدينة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز. حيث تبنت الدولة إنشاء هذه المدينة ووفرت لها كل الشروط اللازمة لنجاحها ابتداءً من الاعتماد على القطاع الخاص في إنشاء هذه المدن وإدارتها وتسييرها، ويظهر دور الدولة في الدعم القانوني واللوجستي لهذه المدن.

ويقدم لنا د. أيمن كيال (باقة) من العوامل التي تساعد على نجاح المدن في النقاط التالية:

- ميزة نسبية مرغوبة (حالياً أو مستقبلياً) وموجودة في المنطقة.
- بنية تحتية عالية المستوى.
- خدمات متكاملة عالية المستوى.
- حوافز اقتصادية تستفيد منها جميع المنشآت التي تقطن هذه المناطق مثل الإعفاءات والدعم.
- ربط هذه المناطق باستراتيجيات التنمية في الدولة.

عوامل أخرى

أما د. محمد الكثيري فيعتقد أن أهم شرط للنجاح في مسألة المدن الاقتصادية - ذلك بعد أن اتخذ القرار بإنشاء هذه المدن - هو الكيفية التي ستدار بها هذه المدن، إذ إن أهمية إيجاد إدارة ناجحة وكفيئة لإدارة تلك المدن هو الشرط الضروري واللازم لإنجاحها. لذلك يتمنى د. الكثيري أن يتوقف دور الهيئة العامة للاستثمار عند تبني مشروع المدن الاقتصادية وطرح الفكرة أمام القيادة التي وافقت على إنشاء هذه المدن، وترك مجال الإدارة لجهة أخرى، ويقترح د. الكثيري أن تكون الهيئة الملكية للجبيل وينبع بما يتوافر لها من إمكانات وخبرات. فالهيئة العامة للاستثمار أنشئت لتشجيع الاستثمار وليس لإدارته، حتى لو تم تعديل بعض فقرات نظامها حينما تمت الموافقة على إنشاء هذه المدن، فكان الأولى أن تركز الهيئة على الهدف الذي أنشئت من أجله لأن دخولها في إدارة الاستثمار من خلال المدن الصناعية والمتوقع أن يزداد عددها في السنوات القادمة سيحمل الهيئة عبئاً إدارياً قد تواجه صعوبة في القيام به؛ لذلك؛ ولكي تنجح هذه المدن فإن علينا أن نفكر في الطريقة الأنسب لإدارتها، وقد يكون أحد الحلول المطروحة في ذلك إسنادها للهيئة الملكية للجبيل وينبع وإبقاء هيئة الاستثمار متخصصة في تشجيع الاستثمار وتذليل ما قد يعترضه من عوائق وعقبات بعيداً عن التدخل في إدارته بهذه الطريقة.

ويضيف لنا أ.د. محمد بن سعد الجرف عوامل أخرى مختلفة لنجاح المدن الاقتصادية حينما يقول: أولى العوامل التي يجب أن تتوافر في المدن الاقتصادية عند البدء في إنشائها اختيار المناطق المناسبة لإقامة مثل هذه المدن كأن تكون قريبة من مناطق التصدير كالبحار والتجمعات السكانية أو تتوافر فيها الموارد الأولية وكذلك إيجاد بيئة تنظيمية مناسبة بحيث تنخفض تكلفة الرسوم والزمن أمام المستثمر. ويرى أ.د. الجرف كذلك بأن تقوم الجهات المعنية بتوزيع استبيان على المستثمرين المحليين والأجانب لاستطلاع آرائهم حول متطلباتهم وتوقعاتهم عن الوجود في المدينة إضافة إلى الاطلاع على تجارب الدول الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال لتعزيز الإيجابيات وتلافي السلبيات.

فكرة رائدة

وفي الختام فإننا نتفق جميعاً مع ما أورده د. عبدالله السكيري بأن فكرة إنشاء مدن تخدم هدفاً أو أهدافاً محددة هي خطوة رائدة طبقت في العديد من الدول المتقدمة، فهناك مدن جامعية ومدن طبية ومدن إعلامية وبالطبع مدن صناعية واقتصادية فالمدن الاقتصادية توفر الخدمات وتكافؤ الفرص مع سلاسة وسرعة الإجراءات؛ وهي بذلك بيئة حاضنة للمشاريع الاقتصادية القائمة التي تعاني من ضعف النمو لأسباب عديدة داخلية وخارجية كما أن هذه المدن بيئة جاذبة للمشاريع وتوفر بيئة حاضنة للمشاريع الصغيرة الجديدة المناسبة للشباب السعودي المبدع والطموح.